قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في إنتاج القطاع الزراعي: العراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)(*)

أ.م.د. سعد عبدالكريم حماد الدليمي
كلية الزراعة
جامعة الانبار
den.saad.abd@uoanbar.edu.iq

زينب سامي عبد حمادي المشهداني
طالبة ماجستير / كلية الزراعة
جامعة الانبار
Zai19g1005@uoanbar.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.1.2.18

تأريخ استلام البحث ٢٠٢١/٧/٦ **تأريخ قبول النشر ٢٠٢١/٧/١٥**

المستخلص

تنبع حاجة العراق لتطوير القطاع الزراعي من واقع هذا الاقتصاد بعد وما قبل عام ٢٠٠٣ نتيجة الظروف التي عاش فيها من الحروب (حرب الخليج الأولى، حرب الخليج الثانية)، والعقوبات الاقتصادية واحتلال الولايات المتحدة. الولايات الأمريكية، يليها انعدام الاستقرار الأمني في أجزاء كبيرة من البلاد، وفساد إداري ومالي طويل الأمد وهيكله الريعي، واعتماد جميع مفاصل الدولة على صادرات النفط الخام، وكانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز (4%). وكان الاتجاه نحو تفعيل القطاع الزراعي العراقي، وهذا يتطلب معرفة معوقات ومحددات هذا القطاع ودراسة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليه عن طريق التحليل والقياس واستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL)، تظهر النتائج أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ إنّها معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذ إنَّ معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الإشارة السالبة وهي معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من (1%)، مما يعني أن اختلال التوازن الطويل الأجل يصحح في (1.33) من الزمن. وتوصي الدراسة إلى وضع إستراتيجية طويلة الأجل من قبل الدولة تكون واضحة من حيث الرؤية والأهداف تتضمن برنامج الإصلاح الزراعي وأن تأخذ اهتماماً كبيراً بها من حيث المتابعة والتنفيذ، يكون هدفها هو تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية وزيادة الصادرات وتقليص الاستيرادات الزراعية، ومعالجة المشكلات والمعوقات التي تمتاز بالترابط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الناتج الزراعي، التضخم، سعر الصرف، الإنفاق الاستثماري الزراعي، الفساد، ARDL.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (٢) ج١/ كانون الأول / ٢٠٢١
الصفحات: ٣٦٧-٣٨٧

(*) بحث مستل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية.

Measuring the impact of some economic variables on the production of the agricultural sector, a case study of Iraq for the period (2004-2019)

Abstract

Iraq's need to develop the agricultural sector stems from the reality of this economy after and before (2003) as a result of the conditions it experienced from wars (the first Gulf war, the second Gulf war), economic sanctions and the occupation of the United States of America, followed by the lack of security stability in large parts of the country and long-term administrative and financial corruption All the joints of the state and its rentier structure dependent on crude oil exports, as the contribution of this sector to the gross domestic product does not exceed 4%. The trend was to activate the Iraqi agricultural sector and this requires knowledge of the obstacles and determinants of this sector and studying the economic variables that affect it through Analysis and measurement, and using the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) The results show that the value of the error correction parameter is significant and takes the negative value, i.e. deviations in the short term are corrected in the long term to the equilibrium situation, as the correction parameter The error takes the negative sign and is statistically significant at a level less than (1%), which means that the long-term imbalance is corrected within (1.33) of the day. From . The study recommends the development of a long-term strategy by the state (Ministry of Agriculture) that is clear in terms of vision and goals that include the agricultural reform program and that it takes great interest in it in terms of follow-up and implementation, its goal is to achieve food security, reduce the food gap, increase exports and reduce agricultural imports, and address Problems and obstacles that are characterized by interdependence with other economic sectors.

Keywords: agricultural output, inflation, exchange rate, agricultural investment spending, corruption, ARDL.

المقدمة:

تنبثق حاجة العراق لتطوير القطاع الزراعي من واقع هذا الاقتصاد بعد وقبل عام ٢٠٠٣ نتيجة للظروف التي مرَّ بها من حروب (حرب الخليج الأولى، حرب الخليج الثانية) وعقوبات اقتصادية واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية ليتبعه انعدام الاستقرار الأمني لأجزاء واسعة من البلد وفساد إداري ومالي طال كل مفاصل الدولة وبنيته الريعية المعتمدة على صادرات النفط الخام، إذ أصبحت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (4%)، ونسبة مساهمة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية (0.0%)، فكان التوجه يكمن في إمكانية تفعيل القطاع الزراعي العراقي، وهذا الأمر يتطلب الإلمام بمعوقات ومحددات هذا القطاع ودراسة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليه عن طريق التحليل والقياس، لأنّ تصحيح واستخدام متغيرات السياسة الاقتصادية بشكل فعال ينعكس على أداء وكفاءة إنتاج القطاع الزراعي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في دراسة أحد أهم القطاعات الاقتصادية عن طريق البحث والتحليل وتتبع أثر متغيرات السياسة الاقتصادية على إنتاج القطاع الزراعي، وتوضيح مدى علاقة وقدرة هذه المتغيرات على دعم وتصحيح الاختلالات التي يعاني منها القطاع الزراعي ليساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية نحو التطور.

مشكلة البحث:

مشكلة البحث يمكن صياغتها على وفق التساؤلات الآتية:

١. ما حجم التشوهات والاختلالات التي يعاني منها القطاع الزراعي؟
٢. ما مقدار مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد؟
٣. إلى أي مدى تؤثر المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة في الناتج الزراعي؟
٤. هل هناك سياسة اقتصادية تتبنى التخطيط الإستراتيجي لتنمية القطاع الزراعي؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الناتج الزراعي في العراق يتأثر بجمله من العوامل والمتغيرات الاقتصادية، وذلك عن طريق فرضيات مؤشراته (التضخم، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي الاستثماري، الفساد الإداري والمالي) التي لها دور مهم في زيادة الناتج وذات دلالة إحصائية على الناتج الزراعي.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل تطورات مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد.
٢. التعرف على تطورات متغيرات الدراسة.
٣. تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وإنتاج القطاع الزراعي باستخدام عدد من الاختبارات والنماذج القياسية.

منهج البحث:

اعتمدت الرسالة على المنهج الوصفي التحليلي، زيادة على الأسلوب الكمي القياسي في الجانب التطبيقي للموضوع.

هيكلية البحث:

قسم البحث على مبحثين:

المبحث الأول: علاقة بعض المتغيرات الاقتصادية في إنتاج القطاع الزراعي.

المبحث الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وإنتاج القطاع الزراعي.

المبحث الأول: علاقة بعض المتغيرات الاقتصادية في إنتاج القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي:

أولاً: نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الاقتصاد:

الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في البلد في مدة زمنية عادة تكون سنة (lrvin,131:2011). ويعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في أكثر البلدان وله مكانة مهمة عن طريق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ إنَّ أكثر الموارد الاقتصادية المتاحة تستخدم في النشاط الإنتاجي الزراعي ويمثل مصدراً من مصادر الدخل القومي. ويشير الجدول (1) إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية والأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	47959000		3309171	6.9
٢٠٠٥	64000000	33.4	3840000	6
٢٠٠٦	77367000	20.8	4487286	5.8
٢٠٠٧	107828000	39.3	5283572	4.9
٢٠٠٨	155982000	44.6	5716000.8	3.7
٢٠٠٩	139330000	-10.6	6132000.7	4.4
٢٠١٠	159253000	14.2	8366000.2	5.2
٢٠١١	212254000	33.2	8808000.6	4.1
٢٠١٢	254225490	19.7	10404000.6	4
٢٠١٣	273587529	7.6	10742000.4	4
٢٠١٤	266332655.1	-2.6	13128622.6	4.9
٢٠١٥	194680971.8	-26.9	8160769.7	4.1
٢٠١٦	203869832	4.5	٧٦٢٩٣٧٧.٤	3.7
٢٠١٧	221665709.5	8.7	6347695.3	2.8
٢٠١٨	268918874	21.3	7220904	206
٢٠١٩	277884869	3.3	10017410.7	3.6

المصدر: وزارة التخطيط العراقية (٢٠٠٤-٢٠٠٩) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

من الجدول يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تعرض لصدمات اقتصادية تسببت بتذبذبات كبيرة سواء كانت ارتفاعاً أو انخفاضاً بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد على صادرات النفط الخام الذي يتحدد سعرة عالميا على وفق قوى العرض والطلب، إذ وصلت مساهمة هذا القطاع إلى (40%) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام (٢٠١٩) (وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٩). لتكون نسبة مساهمة الناتج الزراعي (الزراعة والصيد والغابات) في الناتج المحلي الإجمالي (6.9%) لعام ٢٠٠٤ وهي أعلى نسبة مساهمة في مدة الدراسة لتنخفض إلى أدنى نسبة لها في عام (٢٠١٨) لتكون (2.6%)، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (3.6%) لعام (٢٠١٩).

على الرغم من مدى أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد نجد أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي هي منخفضة جداً ولا تعكس حجم الموارد والمقومات المتوفرة في الاقتصاد العراقي وسبب ذلك هي مجمل الاختلالات والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ثانياً: أثر التضخم في الناتج الزراعي:

التضخم هو سلسلة لمؤشر الأرقام القياسية الموزونة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ودليل أسعار المستهلكين، يمكننا عن طريق استخدام أحد المؤشرين القيام بحساب نسبة معدل التغير في المؤشر، ويسمى معدل النسبة المئوية للتغير في المستوى العام للأسعار بمعدل التضخم، أي معدل النسبة المئوية للتغير (الارتفاع السنوي) في المستوى العام للأسعار(فرحان، ٢٠١٨: ٢٧٩).

على الرغم من شيوع هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم لا نجد اتفاقاً بين الاقتصاديين في تعريف محدد وواضح للتضخم، فمنهم من يرجعه إلى زيادة في كمية النقد المتداولة عن المعروض السلعي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، في حين يرى بعضهم أنه ينجم عن زيادة الإنفاق القومي من دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج، وآخرون يعزوه إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وآخرون يعزونه إلى تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد التي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار، ويرى بعضهم أنه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعاً عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية والأجنبية بديلا من الضرائب (ذنون، ٢٠٢٠: ٢٠٢). قد أشارت نتائج العديد من الدراسات إلى أن التضخم له أثر سالب في النمو الاقتصادي في المدى المتوسط والمدى الطويل، وإذ أن التضخم يعد من أعقد الأمور تحليلاً ومعالجة في الفكر الاقتصادي، من هنا كان تعدد النظريات والمدارس في تفسير هذه الظاهرة، فهناك مثلاً النظرية التي رأت أن التضخم إنما ينشأ نتيجة لارتفاع التكاليف، والنظرية التي نادت بأنّ سبب التضخم هو زيادة الطلب على العرض، وهناك من يعد سبب التضخم هو إفراط السلطات النقدية في إصدار النقود دون أن تتناسب الكمية المعروضة مع النقود مع حجم السلع والخدمات المتاحة. والتضخم له آثار سلبية على الاقتصاد الكلي سواء كان قطاع زراعي أو غيره فهو يؤثر في عجز الميزان التجاري للدولة، لأنّ الواردات مقيمة بأكثر من الصادرات لانخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية مما يعزز ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية، ويقود إلى ارتفاع تكلفة الاستثمارات بسبب ارتفاع التكاليف الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة، وتدهور القوة الشرائية (مطلك، ٢٠٢١: ٤٢٠). يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية الأمر الذي يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري عن طريق انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات، إذ إنَّ ارتفاع أسعار السلع المحلية يقلل من درجة منافستها للسلع

الأجنبية في أسواق العالم مما يكون له انعكاسات ضارة على ميزان المدفوعات للقطر، كما أن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة يزيد من درجة التضخم في الاقتصاد المستورد (الدليمي، ٢٠٠٢: ١٢٩). ويوضح الجدول (2) معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الجدول (2) معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	معدلالتضخم
٢٠٠٤	27
٢٠٠٥	37
٢٠٠٦	53.2
٢٠٠٧	30.8
٢٠٠٨	12.7
٢٠٠٩	8.3
٢٠١٠	2.5
٢٠١١	5.6
٢٠١٢	6.1
٢٠١٣	1.9
٢٠١٤	1.6
٢٠١٥	1.7
٢٠١٦	1.2
٢٠١٧	0.6
٢٠١٨	0.2
٢٠١٩	-0.1

المصدر: البنك المركزي العراقي (٢٠٠٤-٢٠١٩) المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل التضخم بلغ (27%) في العام ٢٠٠٤، ليرتفع إلى أعلى مستوى له في عام ٢٠٠٦ بنسبة (53%)، ثم أخذ بالارتفاع والانخفاض لمدة الدراسة لينخفض إلى أدنى معدل نمو له في عام ٢٠١٩ بنسبة (0.1-%).

إنّ وجود التضخم في الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وضخامة حجم الكتلة النقدية أدى إلى أن تصبح السلع المحلية الزراعية أغلى نسبياً من السلع الزراعية المستوردة وذلك لارتفاع تكاليف الإنتاج، مما أدى ذلك إلى انكماش الطلب الخارجي عليها، وزيادة الطلب على الاستيرادات.

ثالثاً: الإنفاق الاستثماري في ناتج القطاع الزراعي:

الاستثمار في الزراعة هو تكوين رأس المال العيني الزراعي الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة في رأس المال الحقيقي، وتكون عناصره من الموجودات (الأرض، المباني، الآلات، المكائن، التجهيزات، وسائل النقل)، بمعنى أوسع هو عمليات توظيف الأموال بالموجودات والممتلكات والحقوق والأشياء الأخرى ذات قيمه التي لها مردود مثمر، ويمكن تمييزها فنياً وتجارياً واقتصادياً عن باقي الاستثمارات. فمفهوم الاستثمار الزراعي للمشروع يتضمن فعاليات أوسع من المفاهيم التي ذكرت بأنّه النشاطات المعقدة المترابطة التي تتضمن استعمال الموارد للحصول على المنافع، أي إنّها عملية استثمارية تقوم الجهة المسؤولة بصرف موارد مالية تتوقع منه عوائد ومنافع على مدة طويلة نسبياً مول من الزمن (مصطفى، ٢٠١١: ١٥٨).

ويعرف الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الثابت بأنّه استثمار ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية والمتضمنة الآلات والمكائن والمعدات جديدة تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويتزايد حجم الاستثمار من مدة إلى أخرى ولا يتناقص إلا في حالات استثنائية وأن معدل الاستثمار هو عبارة عن القيمة المضافة الموجهة للتراكم ويعكس قيمة الجهد المالي الذي تقوم به المؤسسات الإنتاجية ويقسم الاستثمار على ثلاثة مكونات رئيسة ليشمل الإنفاق على الآلات والمكائن والمعدات والثاني على المباني السكنية والثالث الاستثمار في المخزون السلعي الإنفاق الاستثماري هو كل ما يتم تقديمه للاستثمار في مشاريع للتنفيذ ولم يكن له مقابل سلعي في الأجل القصير ويكون بشكل دفعات مقدمة أو اعتماد مستندي أو استثمار للأموال في الأصول التي تستخدمها المنشأة ولمدة زمنية طويلة وهذا يعتمد على دراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد النتائج التي يمكن الوصل إليها والشروع في تنفيذ المشروع أو التوقف عنه. والإنفاق الاستثماري يستهدف بناء الطاقة الإنتاجية وتطويرها ومنها إقامة المشاريع الإنتاجية وانشاء الطرق والجسور والموانئ والمطارات وغيرها لغرض الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان الإنفاق الاستثماري يعد جزءاً مهماً من الطلب الكلي على السلع والخدمات ويعد الاستثمار من الآليات الفعالة في تغيير هيكل الاقتصاد القومي وتحديد معدل التقدم الاقتصادي ويصنف الإنفاق الاستثماري تبعا للشكل والهدف. وقد يعطي الإنفاق الاستثماري مردوداً عكسياً راجعاً إلى قصور الطلب أو ضعف مردودية رأس المال، لذلك أن معدل التغير في الإنفاق الاستثماري يكون موجباً إذا كان معدل التراكم الرأسمالي ينمو بوتيرة أسرع من معدل نمو الإنتاجية، لذلك أن كل زيادة في الاستثمار قد تكون باتجاهين إما طاقة إنتاجية إضافية أو تعويض عن طاقة إنتاجية استهلكت ويحدد الاستثمار المسار الزمني للنشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إذ إنه مهمٌّ لتكوين رأس المال الثابت أو معدل التراكم والذي هو عبارة عن نسبة الاستثمار الإجمالي إلى التراكم الإجمالي أو ما يطلق علية بالمخزونات من رؤوس الأموال وتكمن أهمية التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية في الدفع نحو إقامة مشاريع متكاملة تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي وفي التخفيف من الضغوط التضخمية وتعزيز الميزان التجاري وزيادة العرض الكلي وهناك قسم اخر من الإنفاق ما يسمى بالإنفاق الاستثماري غير المباشر والذي يتمثل بالمبالغ المخصصة لإقامة الهياكل والبنى التحتية زان التأثير الايجابي للأنفاق الاستثماري غير المباشر يظهر عن طريق العوائد والوفورات الخارجية عن طريق خفض كلفة إنتاج الوحدة الواحدة في المشاريع وتعد هذه المشاريع مهمة لكون الخدمات التي تقدمها تعد أساساً لقيام مشاريع أخرى (حمد، ٢٠١٩: ٢٦). ويمكن ملاحظة الجدول (3) الذي يشير إلى حجم الإنفاق الاستثماري على القطاع الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الجدول (3) الإنفاق الاستثماري على القطاع الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) مليون دينار

السنوات	الإنفاق الاستثماري على القطاع الزراعي	نسبة الإنفاق الاستثماري الزراعي من الإنفاق العام %	معدل النمو %
٢٠٠٤	10800	0.3	...
٢٠٠٥	23100	0.8	114
٢٠٠٦	28960	0.2	25
٢٠٠٧	14800	0.3	-49
٢٠٠٨	26400	0.4	78
٢٠٠٩	64600	1.2	145

السنوات	الإنفاق الاستثماري على القطاع الزراعي	نسبة الإنفاق الاستثماري الزراعي من الإنفاق العام %	معدل النمو %
٢٠١٠	34000	1.2	29
٢٠١١	30009	0.1	17
٢٠١٢	960001	0.1	13
٢٠١٣	894000	0.4	164
٢٠١٤	672100	2.3	132
٢٠١٥	188000	0.8	-67
٢٠١٦	395900	0.3	81
٢٠١٧	305900	0.8	53
٢٠١٨	227000	1.6	-166
٢٠١٩	300000	1.2	32

المصدر: وزارة التخطيط (٢٠٠٤-٢٠١٩) دائرة البرامج الاستثمارية.

سجل الإنفاق الاستثماري على قطاع الزراعة مقدار (108000) مليار دينار في عام ٢٠٠٤، ثم أخذ بالارتفاع في عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو (114) عن العام السابق، ثم أخذ حجم ما مخصص للقطاع الزراعي بالتذبذب ارتفاع وانخفاض طيلة مدة الدراسة ليكون بمقدار (300000) مليار دينار في عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو (32%) عن العام السابق، ومن ملاحظة الشكل يتبين التذبذب الكبير في الانخفاض والارتفاع للتخصيصات الاستثمارية وذلك بسبب عدم تبني خطط طويلة الأجل تهدف إلى تطوير هذا القطاع، إنّ حجم الإنفاق الاستثماري الزراعي ضئيل جداً وكانت أعلى نسبة له (2%) لعام ٢٠١٤، وهي نسبة منخفضة جداً أمام قطاع متدهور ويعاني من اختلالات هيكلية كبيرة انعكست على انخفاض الإنتاج.

رابعاً: أثر سعر الصرف في إنتاجية القطاع الزراعي:

سعر الصرف يمثل سعر عملة محلية معينة نسبة لعملة غير محلية (أجنبية)، وتظهر أهمية سعر الصرف عندما يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي عن طريق المستويين الكلي والجزئي من ثلاثة أسواق، هي: سوق عوامل الإنتاج، سوق الأموال، وسوق السلع، فمثلاً ترتبط أسعار سلعة معينة في الاقتصاد المحلي مع سعرها في الاقتصاد العالمي، ويساعد أيضاً في قياس قدرة اقتصاد معين على المنافسة في الأسواق العالمية، ويحدد أيضاً أهمية سعر الصرف عن طريق إسهامه في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي ويحقق النمو الاقتصادي، ودارسة سعر الصرف تساعد في الاهتمام بالإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، كما أنّ سعر الصرف بين قيمة السلع والخدمات المحلية لدى التجار والمستثمرين الأجانب، إذ إنَّ استقرار سعر الصرف يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد (المشهداني، ٢٠٢٠: ٤١٨). يعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تأثراً في سعر الصرف، لقد أثارت مسألة تأثير تقلبات أسعار الصرف في حجم التبادل التجاري جدلاً واسعاً لدى متخذي القرار الاقتصادي، وقد ترشح عن هذا الجدل، اتجاهان رئيسان في تحليل هذه العلاقة، اتخذ كل منهما مساراً مختلفاً في التحليل، فالاتجاه الأول يتبنى أسلوب التحليل الكلي والرأي الذي يطرحه هذا الاتجاه أن تقلبات أسعار الصرف تخفض حجم التجارة سواء كانت سلعاً وخدمات أو منتوجات زراعية، إذ تخلق حالة من عدم التأكد لدى المصدرين وكذلك المستوردين، وهذا يخفض حجم التجارة إذ إنَّ زيادة تقلبات أسعار الصرف تعني زيادة المخاطر، وقد واجه أسلوب التحليل الكلي

صعوبة كبيرة في تحقيق توافق بين منطلقاته النظرية والواقع التجريبي، فعلى الرغم من سهولة التحليل النظري ومنطقيته لكنّ ندرة الدراسات التي عززت هذا فتحت المجال لمناقشة الأسباب التي تقف وراء ضعف المنهج الكلي في جانبه العملي وعجزه عن تعزيز الجانب النظري. لقد حصلت تطورات كبيرة في الأدبيات المختصة بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وحجم التجارة، إذ ظهر اتجاه يدعو إلى تبني أسلوب التحليل الجزئي، وهذا الاتجاه لا يتعارض مع أسلوب التحليل الكلي بل يبحث عن سبب فشل الأخير عملياً على الرغم من نجاحه النظري أي يمكن القول: إنّ أسلوب التحليل الجزئي هو جانب تكميلي لأسلوب التحليل الكلي وليس اتجاها مستقلاً أو معارضاً له، أن أفكار أسلوب التحليل الجزئي ترشحت بنماذج عدة يأتي في مقدمتها الأنموذج الكلاسيكي لـ(كلارك) الذي طور أنموذج الشركة التصديرية التي تنتج سلعة متجانسة وتواجه سوقاً تسوده المنافسة التامة وتبيع منتجاتها كلياً في السوق الخارجية، ويفترض الأنموذج أن الشركة لا تستخدم مدخلات مستوردة ويكون أسعار السلعة المصدرة مقيما بالعملة الأجنبية وهو متغير خارجي وأن الإنتاج ثابت، وتؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى خلق حالة عدم التأكد حول عوائد الصادرات المستلمة بالعملة المحلية ويتوجب على الشركة أن تحد من مستوى الصادرات آخذة بنظر الاعتبار المخاطر الناشئة عن تقلبات أسعار الصرف والتي تتحملها بسبب الإنتاج ودخولها التجارة وإذا ما تجنبت الشركة مخاطر تقلب سعر الصرف فإنَّ منحنى عرض سلعتها سيتحول إلى اليسار ويشهد حجم الإنتاج والتجارة انخفاضاً ملحوظاً (Cote,1994:4). ويشير الجدول (4) إلى سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الجدول (4) سعر الصرف الموازي والرسمي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	سعر الصرف الموازي (السوق)	سعر الصرف الرسمي
٢٠٠٤	1453	1453
٢٠٠٥	1472	1469
٢٠٠٦	1475	1467
٢٠٠٧	1267	1255
٢٠٠٨	1253	1193
٢٠٠٩	1182	1170
٢٠١٠	1186	1170
٢٠١١	1218	1170
٢٠١٢	1233	1166
٢٠١٣	1232	1166
٢٠١٤	1214	1166
٢٠١٥	1247	1167
٢٠١٦	1275	1190
٢٠١٧	1258	1190
٢٠١٨	1209	1190
٢٠١٩	1196	1190

المصدر: البنك المركزي العراقي (٢٠١٩-٢٠٠٤) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية.

يلاحظ من الجدول أن سعر البنك المركزي العراقي لصرف الدولار الأمريكي عام (٢٠٠٤) أصبح مساوياً لسعر السوق الموازي أي بمعدل (1453) دينار مقابل دولار أمريكي واحد، ليستمر بعد ذلك سعر البنك المركزي بالانخفاض إلى عام (٢٠١٤) ليكون (1166) دينار مقابل دولار

أمريكي واحد مقابل تذبذب سعر السوق الموازي ليكون (1214) دينار مقابل دولار أمريكي واحد للعام نفسه، وفي عام (٢٠١٩) ارتفع سعر البنك المركزي إلى (1190) دينار مقابل دولار أمريكي واحد ويقابله سعر السوق الموازي بمعدل (1196) دينار مقابل دولار أمريكي واحد.

خامساً: الفساد الإداري والمالي:

إن ظاهرة الفساد ليست بظاهرة ناشئة بل هي افة استفحلت في الاقتصادات الصناعية منها والنامية بل تهدد اقتصاد الدول لما تسببه من هدر للموارد الاقتصادية وعرقلة للتنمية التي تسعى الدول جاهدة إليها ما لم توضع لها إجراءات متشددة لتحجيمها. ولتفاقم هذه المشكلة والاهتمام الدولي بها فقد أُسست منظمة الشفافية العالمية (١٩٩٥) وبدأت بإصدار التقارير لمؤشرات الفساد وترتيب الدول من هذا المؤشر. لقد تم تعريف الفساد بأكثر من تعريف هو أن الفساد يعني استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة من هذا التعريف نستطيع أن نستنتج أن الاقتصادات التي تسيطر الدولة على أكثر مفاصلها تعاني من الفساد أكثر من غيرها من الدول التي يسود فيها اقتصاد السوق بالتالي يكون الفساد بأقل مستوياته، ويعرف الفساد بأنّه كل ما من شأنه أن يسبب هدراً في الموارد سواء بسبب الاختلاسات من المال العام أو السكوت عن التلكؤ وانخفاض الكفاءة في عمل المشاريع الحكومية (Subhia,2020:405). إن الفساد ما هو السلوك الذي يرتكبه الموظف العام عندما يبتعد ويتخلى عن المعايير المتفق عليها قاصدا تحقيق مطامع ورغبات خاصة (Huntington,2001: 253). إن مصطلح الفساد يحتوي على معاً متعددة في مضمونه، ويأتي هذا التنوع في المفهوم نتيجة انتشاره في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، فهو يوجد في كل تنظيم يمتلكه شخص ذو جانب احتكاري أو قوة مهيمنة أو صاحب قرار على الصعيد الخدمي وكذلك السلعي أو الإداري، والفساد يأخذ أشكالاً عدة كالرشوة، المحسوبية، المحابات، الواسطة، سرقة المال العام، الابتزاز، التزوير (يونس، ٢٠٢٠: ٤٨٨). من الغريب أن هناك جدلية أن للفساد فوائد منها أنّه مال سريع يقضي على البيروقراطية ويقلل من قيودها وتكاليفها، إلا أن هناك رأياً مضاداً وهو أنّه من المحتمل أنّ الفساد قد يكبر وتسهم في تمويله حتى المؤسسات الكفؤة لتسير أعمالها وتضطر لدفع الرشاوى مهما زاد حجمه (Lui,1985:760-781). كما قد يتسبب المسؤولون الفاسدون في الواقع في تأخير إداري لجذب المزيد من الرشاوى لذلك لا فوائد ترجى من الفساد أبداً (Myrdal,1968:121-122).

ركزت أكثر الأدبيات الاقتصادية سواء في جانبها النظري أو التجريبي في معرض دراستها وتحليلها لآثار الفساد على تحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي (يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد الوطني في مدة من الزمن عادة ما تكون سنة (Irvin,2011:131) الذي جزء منه إنتاجية القطاع الزراعي والصناعي والخدمي، من منطق أن النمو الاقتصادي يمثل المكون الأكثر تعبيراً عن الجانب الاقتصادي في أي دولة من الدول، تتفق أكثر الدراسات على أن للفساد أثراً سلبياً في النمو الاقتصادي، ويؤثر الفساد في إجمالي الاستثمار وطبيعة الإنفاق الحكومي والمشاريع والبرامج (كداوي، ٢٠١٢: ٢٠٩). إن الاقتصاد العراقي مازال يعاني من الفساد الإداري والمالي بشتى أشكاله وأحجامه التي طالت الإنفاق العام والإيراد العام عن طريق الموازنة على مشاريع وهمية وغير منجزة، ليمتد الفساد من داخل حدود البلد إلى الخارج ليطال الشركات الأجنبية (الاستثمار الأجنبي المباشر) عن طريق السمسرة والاتفاقيات السرية والعقود الوهمية وانعدام جودة العمل الموكل إليها، كل ذلك انعكس سلباً على الواقع المتردي للاقتصاد العراقي الذي نعيش فيه اليوم.

يؤثر الفساد في الناتج الزراعي عن طريق العديد من القنوات، منها أثره في الاستثمار بكل أنواعه وهذا يعد عاملاً معيقاً لجذب الاستثمارات الزراعية، ويؤثر الفساد على ضعف وتشوه القطاع الصناعي الذي يعد قطاعاً دافعاً ومكملاً للنهوض بالتنمية الزراعية، ويؤثر الفساد في حجم الإنفاق المخصص للزراعة ويضعف الرقابة على الائتمان الممنوح له، ويؤثر في تحصيل الرسوم والضرائب على المنتجات الزراعية المستوردة مما يجعل السياسات الزراعية غير فاعلة وتنعكس على انخفاض الإنتاج الزراعي، كما أن الفساد يؤثر في التزام الدولة بتوفير الغذاء والوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي عن طريق انتهاج المسؤولين سياسات غذائية تخلو من الموازنة بين سياسة الاستثمار بهدف جني الأموال وسياسة الإصلاح الزراعي لمراعات التغذية في المشاريع الزراعية.

ويشير الجدول (5) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد بين بلدان العالم إلى موقع العراق وتسلسله بين دول العالم لمستوى الفساد للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الجدول (5) مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	مؤشر الفساد	مركز العراق	مجموع الدول
٢٠٠٤	21	129	146
٢٠٠٥	22	137	159
٢٠٠٦	19	160	163
٢٠٠٧	15	178	180
٢٠٠٨	13	178	180
٢٠٠٩	15	176	180
٢٠١٠	15	175	178
٢٠١١	18	175	182
٢٠١٢	19	169	174
٢٠١٣	16	171	175
٢٠١٤	16	170	174
٢٠١٥	16	161	167
٢٠١٦	17	166	176
٢٠١٧	18	169	180
٢٠١٨	18	168	180
٢٠١٩	20	162	180

Source: Transparency International reports (2004-2019).

يصنف مؤشر مدركات الفساد بحسب مستويات الفساد المدركة في القطاع العام، وبحسب استبيان الخبراء ورجال الأعمال، وهو يستخدم مقياسا من الصفر إلى (100)، إذ إنَّ الصفر فاسدة جداً (100) خالية كلياً من الفساد، إذ كان تسلسل العراق (129) عام (٢٠٠٤) من مجموع (146) دولة حاصلاً على (21) نقطة فقط، أخذ هذا الموقع بالتراجع إلى أن أصبح تسلسل العراق (162) في عام (٢٠١٩) من مجموع (180) دولة حاصلاً على (20) نقطة، عن طريق الجدول نلاحظ بقاء الاقتصاد العراقي في المراكز الأخيرة طوال مدة الدراسة، وهذا يدل على تفشي الفساد الإداري والمالي بكل مفاصل الدولة وعدم وجود أي إجراءات لمعالجة هذا الواقع.

المبحث الثاني: قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الناتج الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩):

إنّ قياس العلاقة بين المتغيرات يتطلب تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي مدد الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model -ARDL-) لبيان مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الناتج الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، بحسب مخرجات البرنامج القياسي (EVIEWS) الإصدار التاسع للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة.

أولاً: المتغيرات المستعملة في البحث:

يتم توصيف متغيرات البحث على وفق الجدول الآتي:

الجدول (6) توصيف متغيرات البحث

المتغيرات	الرمز	المدة
معدل التضخم	X_1	٢٠٠٤-٢٠١٩
الإنفاق الاستثماري الزراعي	X_2	
سعر الصرف الموازي	X_3	
الفساد	X_4	
الناتج الزراعي	Y	

المصدر: الجدول من عمل الباحثان.

ثانياً: اختبارات جذر الوحدة:

تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فليبس بيرون واختبار ديكي فوللر الموسع للتأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى الأصلي للبيانات والفرق الأول بوجود حد ثابت وحد ثابت مع اتجاه عام وبدون حد ثابت واتجاه عام، كما في الجدول (7) و (8).

الجدول (7) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة بالنسبة لاختبار فليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
		X_1	X_2	X_3	X_4	Y_1
With Constant	t-Statistic	-1.201	-2.0294	-1.8096	-1.7891	-2.0412
	Prob.	0.669	0.2738	0.3727	0.3825	0.269
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8696	-2.1899	-1.7001	-1.5925	-2.767
	Prob.	0.6584	0.4866	0.7397	0.785	0.2147
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4265	-1.323	-1.2538	-0.3679	-1.689
	Prob.	0.1419	0.1701	0.191	0.5481	0.0861
		n0	n0	n0	n0	*

At First Difference						
		$d(X_1)$	$d(X_2)$	$d(X_3)$	$d(X_4)$	$d(Y_1)$
With Constant	t-Statistic	-7.819	-7.7535	-7.9000	-7.7483	-7.8666
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.7575	-7.7069	-7.923	-8.0212	-7.885
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.8102	-7.8102	-7.8102	-7.8102	-7.8102
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews الإصدار التاسع.

نلاحظ من الجدول (7) أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة عند المستوى الأصلي للبيانات، مما يعني قبول فرضية العدم (H0) التي تقول بأنّ السلاسل الزمنية غير ساكنة عند مستواها الأصلي، ورفض الفرضية البديلة (Hi) التي تقول بأنّ السلاسل الزمنية ساكنة عند مستواها الأصلي، وبالتالي يمكن القول بأنّ هذه السلاسل الزمنية غير ساكنة من الدرجة [I(0)] وتحتوي على جذر الوحدة.

الجدول (8) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة بالنسبة لاختبار ديكي فوللر الموسع

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level						
		X_1	X_2	X_3	X_4	Y_1
With Constant	t-Statistic	-1.2054	-1.957	-1.8112	-2.7767	-2.0412
	Prob.	0.6669	0.3048	0.3719	0.0678	0.269
		n0	n0	n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8034	-2.0645	-1.7001	-2.6513	-2.6333
	Prob.	0.691	0.555	0.7397	0.2602	0.2676
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4273	-1.3022	-1.2306	-0.4704	-1.6834
	Prob.	0.1417	0.1762	0.1984	0.5075	0.0871
		n0	n0	n0	n0	*
At First Difference						
		$d(X_1)$	$d(X_2)$	$d(X_3)$	$d(X_4)$	$d(Y_1)$
With Constant	t-Statistic	-7.819	-7.7535	-7.8999	-2.7352	-7.8666
	Prob.	0	0	0	0.0742	0
		***	***	***	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.5894	-7.7069	-7.9215	-3.2629	-7.885
	Prob.	0	0	0	0.0826	0
		***	***	***	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.8102	-7.8102	-7.8102	-2.7552	-7.8102
	Prob.	0	0	0	0.0066	0
		***	***	***	***	***

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews الإصدار التاسع.

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة تحتوي على جذر الوحدة، لذا تم أخذ الفروق الأولى لها، كما موضح في الجدول (7) و(8)، إذ يتضح أنه بعد أخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية (1%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة (HI) التي تقول بأنّ السلاسل الزمنية ساكنة عند الفروق الأولى، ورفض فرضية العدم (H0) التي تقول بأنّ السلاسل الزمنية غير ساكنة عند الفروق الأولى، وبالتالي يمكن القول: إنّ المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى [I(1)].

ثالثاً: اختبارات التكامل المشترك على وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات:

يبين الجدول (9) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول (9) نتائج التقدير الأولي على وفق نموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.166225	0.093323	1.781186	0.0836
Y1(-2)	-4.79E-14	0.097461	-4.92E-13	1.0000
Y1(-3)	-8.87E-14	0.097461	-9.10E-13	1.0000
Y1(-4)	-0.50198	0.107477	-4.67061	0.0000
X1	0.01854	0.019733	0.939533	0.3539
X1(-1)	-0.00978	0.020209	-0.48371	0.6316
X1(-2)	3.97E-14	0.020276	1.96E-12	1.0000
X1(-3)	7.86E-15	0.020276	3.88E-13	1.0000
X1(-4)	0.263589	0.038919	6.772849	0.0000
X2	2.65E-07	3.55E-07	0.746259	0.4605
X2(-1)	-1.08E-08	4.40E-07	-0.02448	0.9806
X2(-2)	5.66E-20	4.40E-07	1.29E-13	1.0000
X2(-3)	1.05E-19	4.40E-07	2.38E-13	1.0000
X2(-4)	1.77E-06	4.53E-07	3.899439	0.0004
X3	0.011783	0.003444	3.420925	0.0016
X3(-1)	0.000166	0.00313	0.052906	0.9581
X3(-2)	-8.45E-15	0.00313	-2.70E-12	1.0000
X3(-3)	2.29E-16	0.00313	7.30E-14	1.0000
X3(-4)	-0.01671	0.003225	-5.18076	0.0000
X4	0.324005	0.129147	2.508805	0.0169
X4(-1)	0.074314	0.091024	0.816421	0.4198
X4(-2)	3.74E-14	0.091887	4.07E-13	1.0000
X4(-3)	-1.49E-13	0.091887	-1.62E-12	1.0000
X4(-4)	-0.60481	0.148592	-4.07031	0.0003
C	12.67518	2.353732	5.385143	0.0000
R-squared	0.979256	Mean dependent var		4.973333
Adjusted R-squared	0.965031	S.D. dependent var		1.951433
S.E. of regression	0.364918	Akaike info criterion		1.11605
Sum squared resid	4.660787	Schwarz criterion		1.988694
Log likelihood	-8.4815	Hannan-Quinn criter.		1.457389
F-statistic	68.84191	Durbin-Watson stat		0.999822
Prob(F-statistic)	0.00000			

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews الإصدار التاسع.

يلاحظ من الجدول أن معامل التحديد بلغ (0.97)، وإن معامل التحديد المصحح بلغ (0.96)، مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، أي إن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (0.97) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

رابعاً: اختبار مدة الإبطاء المثلى:

يلاحظ من الشكل (1) أن النموذج الذي تم اختياره بحسب منهجية (ARDL) هو من الرتبة (4، 1، 1، 1، 4)، إذ تشير مُدد الإبطاء كما في الشكل للمتغيرات (Y_1، X_1، X_2، X_3، X_4) على التوالي، ويتم اختيار مدة الإبطاء المثلى التي تعطي أقل قيمة للمعايير المستخدمة.

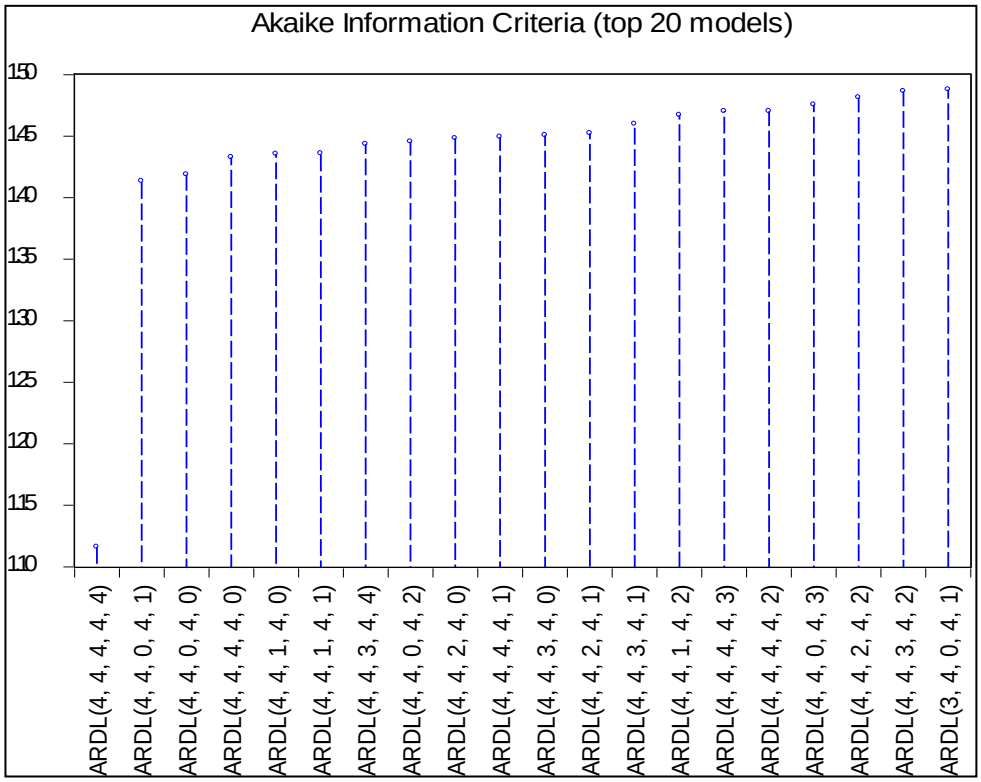

الشكل (1) اختبار مدة الإبطاء المثلى للعلاقة بين المتغيرات

المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews الإصدار التاسع.

خامساً: اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات:

من أجل اختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يتم حساب إحصائية (F)، فإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة واقعة بين الحدين فإنّها تكون في منطقة الشك، وبالتالي يتطلب ذلك اختبار تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح

الخطأ للتأكد من وجود التكامل المشترك من عدمه. والجدول (10) يوضح نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

الجدول (10) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات

Test Statistic	Value	K
F-statistic	34.34105	4
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	2.450	3.520
5%	2.860	4.010
2.50%	3.250	4.490
1%	3.740	5.060

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews الإصدار التاسع.

تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (34.34105) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1%) وهي تساوي (5.060)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في مدة الدراسة.

سادساً: تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول (11) يوضح ذلك.

الجدول (11) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(Y_1(-1))$	0.501984	0.107477	4.670611	0.0000
$D(Y_1(-2))$	0.501984	0.107477	4.670611	0.0000
$D(Y_1(-3))$	0.501984	0.107477	4.670611	0.0000
$D(X_1)$	0.01854	0.019733	0.939533	0.3539
$D(X_1(-1))$	0.00000	0.020276	0.00000	1.0000
$D(X_1(-2))$	0.00000	0.020276	0.00000	1.0000
$D(X_1(-3))$	-0.26359	0.038919	-6.77285	0.0000
$D(X_2)$	0.00000	0.00000	0.746259	0.4605
$D(X_2(-1))$	0.00000	0.00000	0.00000	1.0000
$D(X_2(-2))$	0.00000	0.00000	0.00000	1.0000
$D(X_2(-3))$	-0.000002	0.00000	-3.89944	0.0004
$D(X_3)$	0.011783	0.003444	3.420925	0.0016
$D(X_3(-1))$	0.00000	0.00313	0.00000	1.0000
$D(X_3(-2))$	0.00000	0.00313	0.00000	1.0000
$D(X_3(-3))$	0.016708	0.003225	5.180763	0.0000
$D(X_4)$	0.324005	0.129147	2.508805	0.0169
$D(X_4(-1))$	0.00000	0.091887	0.00000	1.0000
$D(X_4(-2))$	0.00000	0.091887	0.00000	1.0000
$D(X_4(-3))$	0.604814	0.148592	4.070309	0.0003
CointEq(-1)	-1.33576	0.12462	-10.7187	0.0000

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X_1	0.203895	0.012293	16.58686	0.0000
X_2	0.000002	0.00000	5.218472	0.0000
X_3	-0.00356	0.001848	-1.92859	0.0619
X_4	-0.15459	0.038419	-4.02374	0.0003
C	9.489122	1.896539	5.00339	0.0000

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews الإصدار التاسع.

توضح نتائج الجدول إلى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة (X_1، X_2، X_3، X_4) والمتغير التابع (Y_1)، لأنّ معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى أقل من (1%)، إذ يعبر معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف بين الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وهو ما يستلزم أن يكون سالباً ومعنوياً، حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن النتائج تظهر قيمة معلمة تصحيح الخطأ إنّها معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذ إنَّ معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الإشارة السالبة وهي معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من (1%)، مما يعني أن اختلال التوازن الطويل الأجل يصحح في (1.33) من الزمن، ويمكن تفسير العلاقات كما يأتي:

١. معدل التضخم (X_1):

يتضح من النتائج أن معدل التضخم له أثر معنوي عند مستوى احتمالية (1%)، وأنه يرتبط بعلاقة معنوية طردية مع الناتج الزراعي في الأجل الطويل، إنَّ زيادة التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار (0.203895) وحدة، إذ يحدث ارتفاع في معدل التضخم على وفق النظرية الاقتصادية إلى الانتعاش الاقتصادي أو مرحلة ما بعد الانتعاش الاقتصادي، مما يعني أن هناك زيادة في عدد المشاريع الاقتصادية بشكل عام ومنها المشاريع الزراعية، زيادة على أن ارتفاع الأسعار ومنها أسعار السلع الزراعية يشجع أصحاب المشاريع الزراعية الفلاحين على زيادة الإنتاج لجني المزيد من الأرباح.

٢. الإنفاق الاستثماري (X_2):

إنّ الإنفاق له أثر معنوي عند مستوى احتمالية (1%)، وأنه يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج الزراعي في الأجل الطويل، إذ كلما ارتفع الإنفاق الاستثماري أدّى إلى ارتفاع الناتج الزراعي، أن زيادة الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار (0.000002) وحدة، ويتضح أن هذا الأثر ضعيف نسبياً، وهذا يعود إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري بشكل عام والإنفاق الاستثماري الزراعي بشكل خاص بشكل كبير، مما ينعكس في انخفاض هذا الأثر على الناتج الزراعي.

٣. سعر الصرف الموازي (X_3):

تشير النتائج إلى معنوية العلاقة بين سعر الصرف والناتج الزراعي عند مستوى معنوية (10%)، وان سعر الصرف يرتبط بعلاقة معنوية عكسية مع الناتج الزراعي في الأجل الطويل في مدة البحث، أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي بمقدار

(0.00356) وحدة، أي أن في حلة ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) سيؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي، ويحدث العكس في حالة خفض سعر الصرف (رفع قيمة العملة).

٤. الفساد (X_4):

تبين النتائج وجود علاقة معنوية بين الفساد والناتج الزراعي عند مستوى معنوية (1%)، وأنّ الفساد له أثر معنوي عكسي على الناتج الزراعي، أي أن زيادة الفساد بوحدة واحدة يؤدي إلى خفض الناتج الزراعي بمقدار (0.15459) وحدة، أي أن كلما زاد الفساد انخفض الناتج الزراعي وهي علاقة اقتصادية منطقية.

سابعاً: اختبار سلامة النموذج:

١. اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH):

نلاحظ عن طريق الجدول (12) أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لأنّ قيم كل من (Prob.F، Prob.Chi-Square) غير معنوية بحسب اختبار Heteroskedasticity Test:ARCH.

الجدول (12) نتائج اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.052947	Prob. F(1,60)	0.8188
Obs*R-squared	0.054664	Prob. Chi-Square(1)	0.8151

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews الإصدار التاسع.

٢. اختبار الارتباط الذاتي لمتسلسل LM:

يظهر الجدول (13) أن نموذج (ARDL) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي لأنّ قيم كل من (Prob.F، Prob.Chi-Square) غير معنوية بحسب اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).

الجدول (13) (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.600183	Prob. F(4,29)	0.2009
Obs*R-squared	7.232317	Prob. Chi-Square(4)	0.1241

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews الإصدار التاسع.

الاستنتاجات:

١. انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي التي أصبحت لا تتجاوز نسبة (4%)، وهذا يرجع إلى الاختلالات والتشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. وإن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تأثراً بالمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في سعر الصرف، والفساد، والإنفاق الاستثماري الزراعي، والتضخم.

٢. وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في مدة الدراسة، تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (34.34105) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1%) وهي تساوي (5.060)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

٣. عن طريق النتائج تظهر قيمة معلمة تصحيح الخطأ إنّها معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذ إنَّ معلمة

تصحيح الخطأ تأخذ الإشارة السالبة وهي معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من (1%)، مما يعني أن اختلال التوازن الطويل الأجل يصحح في (1.33) من الزمن. ويتضح من النتائج أن معدل التضخم (X_1) له أثر معنوي عند مستوى احتمالية (1%)، وأنه يرتبط بعلاقة معنوية طردية مع الناتج الزراعي في الأجل الطويل، إنّ زيادة التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار (20) وحدة، إذ يحدث ارتفاع في معدل التضخم على وفق النظرية الاقتصادية إلى الانتعاش الاقتصادي أو مرحلة ما بعد الانتعاش الاقتصادي، مما يعني أن هناك زيادة في عدد المشاريع الاقتصادية بشكل عام ومنها المشاريع الزراعية، زيادة على أن ارتفاع الأسعار ومنها أسعار السلع الزراعية يشجع أصحاب المشاريع الزراعية الفلاحين على زيادة الإنتاج لجني المزيد من الأرباح، وإن الإنفاق الاستثماري الزراعي (X_2) له أثر معنوي عند مستوى احتمالية (1%)، وأنه يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج الزراعي في الأجل الطويل، إذ كلما ارتفع الإنفاق الاستثماري أدّى إلى ارتفاع الناتج الزراعي، ويتضح أن هذا الأثر ضعيف نسبياً، وهذا يعود إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري بشكل عام والإنفاق الاستثماري الزراعي بشكل خاص وبشكل كبير، مما ينعكس في انخفاض هذا الأثر على الناتج الزراعي، وتشير النتائج إلى معنوية العلاقة بين سعر الصرف (X_3) والناتج الزراعي عند مستوى معنوية (10%)، وإن سعر الصرف يرتبط بعلاقة معنوية عكسية مع الناتج الزراعي في الأجل الطويل في مدة البحث، وبينت النتائج وجود علاقة معنوية بين الفساد (X_4) والناتج الزراعي عند مستوى معنوية (1%)، وإن الفساد له أثر معنوي عكسي على الناتج الزراعي.

التوصيات:

١. معالجة الفساد الإداري والمالي المستشري في كل مفاصل الاقتصاد عن طريق تفعيل الحوكمة الرشيدة وتطبيق الحكومة الألكترونية لضمان كفاءة أداء الاقتصاد العراقي بما ينعكس على نمو الناتج الزراعي.

٢. خلق مناخ استثماري يكون جاذب للاستثمارات الزراعية بمختلف أنواعها (محلي، أجنبي) عن طريق العمل على تهيئة وإصلاح أداء السياسة الاقتصادية المتمثلة بالسياسة المالية والنقدية والتشريعية، وتوفير الأمن والاستقرار لتكون جاذبة للمستثمر.

٣. زيادة مقدار المبالغ المخصصة للأنفاق الاستثماري الزراعي من الموازنة العامة لتستخدم لشراء التكنولوجيا الزراعية وإصلاح البنى التحتية التي تعاني من الضعف والتدمير لتساهم في زيادة الإنتاج الزراعي.

٤. العمل على تحقيق الاستقرار والتوازن في سياسة سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية الأخرى التي تنعكس على تكاليف الإنتاج الزراعي، ولاسيما أنّ الاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيرادات في تمويل العجز للمنتجات الزراعية والمواد الأولية الداخلة في عمليات الإنتاج.

٥. السيطرة على التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية حتى لا تصبح المنتجات الزراعية المحلية نسبياً أعلى من الأسعار العالمية الأمر الذي يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري عن طريق انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات، وكذلك لتعزيز من درجة منافستها للسلع الأجنبية في أسواق العالم مما يكون له انعكاسات جيدة على الميزان التجاري الزراعي.

٦. فرض سياسة الحماية على المنتجات الزراعية المحلية ومنع دخول المنتج الزراعي الذي له بديل في السوق المحلية في الموسم الزراعي، وتقديم الدعم السعري لبعض السلع الزراعية لغرض تصديرها حتى تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

٧. وضع إستراتيجية طويلة الأجل من قبل الدولة (وزارة الزراعة) تكون واضحة من حيث الرؤية والأهداف تتضمن برنامج الإصلاح الزراعي وأنْ تأخذ اهتماماً كبيراً بها من حيث المتابعة والتنفيذ، يكون هدفها هو تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية وزيادة الصادرات وتقليص الاستيرادات الزراعية، ومعالجة المشكلات والمعوقات التي تمتاز بالترابط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. البنك المركزي العراقي (٢٠٠٤-٢٠١٩) المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

٢. حمد، مخيف جاسم وعلي، جمال حسين، (٢٠١٩)، قياس وتحليل أثر الإنفاق الاستثماري وتكوين رأس المال الثابت في ناتج القطاع الزراعي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٢٧.

٣. الدليمي، علي أحمد درج، (٢٠٠٢)، التضخم في الاقتصاد العراقي بعد عام (١٩٨٠)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد الأول.

٤. ذنون، مروان عبدالملك وسليمان، وافي سلام، (٢٠٢٠)، التضخم والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية انموذجاً ٢٠٠٣-٢٠١٣، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ١.

٥. فرحان، سعد عبدالكريم حماد، (٢٠١٨)، حجم الاحتياطي القانوني وأثره على استقرار معدل التضخم: حالة العراق دراسة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٢، العدد ٤٢.

٦. كداوي، طلال محمود، (٢٠١٢) الفساد والنمو الاقتصادي، كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة الموصل، العدد ٤٠.

٧. المشهداني، خالد حمادي وعبده، فه رهه نك أمين، (٢٠٢٠)، قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥١، ج٢.

٨. مصطفى، سعد عبد الله والحكيم، عبدالحسين نوري، (٢٠١١)، الاستثمارات العامة الزراعية في العراق واتجاهاتها المستقبلية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ١١.

٩. مطلك، هيثم محيد وهاشم، سعاد قاسم والداغر، محمود حمد، (٢٠٢١)، قياس العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في صياغة السياسة النقدية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد ٢٧، العدد ١٢٥.

١٠. وزارة التخطيط (٢٠٠٤-٢٠١٩) دائرة البرامج الاستثمارية.

١١. وزارة التخطيط العراقية (٢٠٠٤-٢٠٠٩) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

١٢. يونس، نعمان منذر، (٢٠٢٠)، تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق على وفق مؤشر مدركات الفساد CPi للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الازمات، المجلد ١٦، العدد خاص ج٢.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

13. Irvin Tucker, (2011), Macroeconomics for Today, south western cengage Learning, 5191 Natorp Boulevard mason, 7th ed., USA.
14. Agath Cote, (1994), Exchange Rate Volatility & Trade A survey, International Department Bank of Canda. www.econ.com.
15. SubhiA.Jarwana, NiamA.Fawaz, Saad A. Hammad, (2020), Estimating the Impact of Corruption on the Currency's Value: A Case Study of Iraq Using the ARDL Model, International Journal of Innovation, Creativity and Change, Vol. 13, Issue 9.

16. Samuel, P. Huntington, (2001), Modernization and corruption, articale in the book of: Political corruption; Concept and contexts, by Arnold. J.
17. Lui, F.T., (1985), An Equilibrium Queuing Model of Bribery, Journal of Political Economy, 93, 760-781
18. Myrdal, G., (1968), Asian Drama: An Enquiry into the Poverty of Nations, Vol. 2. New York: The Twentieth Century Fund.
19. Transparency International reports (2004-2019).